

قضية لنا بن مهني: العدالة لا يجب أن تعتمد على إرادة المتهم بيان صحفي بإسم المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب وجمعية لنا بن مهني

تونس في 25 مارس 2021

تستأنف غدا محاكمة أحد المعتدين على لنا بن مهني. الراحلة لنا، إحدى رموز الثورة التونسية ومحاربة العنف المؤسساتي، كانت هي نفسها ضحية هذا العنف في 30 أوت 2014. في تلك الليلة كان يرافقها والداها وحارس أمني، كجزء من برنامج الحماية الأمنية اللصيقة التي استفادت منه بسبب التهديدات بالقتل التي وجهت إليها. كانت بجانب سيارتها التي أوقفها مرافقها الأمني في ضواحي منطقة الأمن بجزيرة عندما أجبرها أربعة من أعوان الأمن على دخول مبنى "المنطقة" حومة السوق وفي الداخل تولى نحو عشرة أمنين لكمها في وجهها وركلها وهي على الأرض. كما تعرض والداها السيد صادق بن مهني للإهانة والاعتداء (محاولة اعتداء باللكم والدفع) وكذلك الأمر لوادتها ومرافقها الأمني اللذان تعرضا للإهانة اللفظية الشديدة.

تقدمت لنا والداها بشكاية بعد الاعتداء. ولكن استغرق الأمر أكثر من عام ونصف حتى تواجه لنا مهاجميها وجهًا لوجه، حيث بعد ثلاث سنوات من التحقيق القضائي، تم تقديم المعتدين الرئيسيين عماد عمري وماهر بن بلقاسم وهم تباعا رئيس مركز شرطة حومة السوق ورئيس الشرطة القضائية في حومة السوق (زمن وقوع الأحداث) إلى العدالة أمام المحكمة الابتدائية بمدنين. فقط بعد ثلاث سنوات من المحاكمة التي اتسمت بالعديد من التأجيلات، أصدرت المحكمة قرارها أخيرًا، وحكمت على مهاجمي لنا بالسجن لمدة عام واحد، وبالمليم الرمزي بتعويض معنوي و500 دينار تكاليف مقاضاة.

وهكذا، بعد ما يقارب ست سنوات من الأحداث، تم نظريًا تحقيق العدالة. نظريًا فقط لأن المتهمين أفلتوا من المحاكمة وأدنا غيابيًا. معتبرين في حالة فرار في حين أنهم في الواقع ما زالوا يعيشون وكأن شيئًا لم يحدث، كما لو أنهم لم تتم إدانتهم جنائيًا بتهمة إساءة استخدام منصبهم كامنين واعتدائهم على مواطنة تونسية.

كيف استطاع أعوان الأمن في مناصب ذات مسؤولية الإفلات من العدالة خلال ثلاث سنوات من محاكمتهم؟ لماذا لم تأمر المحكمة بضبطهم وجلبهم؟ كيف يمكن للمتهمين رغم إدانتهم أن يستمروا في التنقل على التراب التونسي دون أن يتم إيقافهم، بل والأسوأ من ذلك أن يستمروا في العمل كأعوان أمن؟

تسلط هذه القضية، مثلها مثل العديد من القضايا الأخرى، الضوء على العيوب العديدة في النظام القضائي التونسي، والتي تعزى بشكل خاص إلى القوة المطلقة للأجهزة الأمنية والشرطة العدلية بشكل خاص. عيوب هيكلية وعميقة تدل على تواصل الإفلات من العقاب رغم محاولة إظهار العدالة في حلة براءة. صحيح أن محاكمات التعذيب وسوء المعاملة موجودة اليوم لكنها تبقى شبه وهمية لأن حضور المتهمين يعتمد على رغبتهم. لا يمكن أن تظل العدالة نظامًا ذو مكيالين تعتمد نجاعته على شخصية أو درجة تأثير المدعين أو المتهمين.

في هذا الإطار تدعو المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب وجمعية لنا بن مهني السلطات القضائية ووزارة الداخلية إلى ضمان تحقيق العدالة بشكل فعال لنا وعائلتها والعمل على تقديم المتهمين أمام العدالة بكل الأشكال، وان يتم إيقافهم عن العمل في انتظار صدور قرار قضائي نهائي.

للاتصال:

- المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب: السيدة هيلين لوجي | البريد الإلكتروني: hl@omct.org , رقم الهاتف: 98746566
- جمعية لنا بن مهني: السيد الصادق بن مهني | الهاتف: 53214245